قضايا سياسية

**اسم المقال:** القانون الدولي والأمن المائي دومينو الشرق الأوسط : العرب وحروب المياه
**اسم الكاتب:** أ.م.د. عبد الحسين شعبان
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1545
**تاريخ الاسترداد:** 2026/11/01 22:09 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

# القانون الدولي والأمن المائي

## دومينو الشرق الأوسط : العرب وحروب المياه

**أ. م.د. عبد الحسين شعبان***

**By Dr. A.Hussain Shaban**

**International Law and Water Security**

**Domino Middle East: Arabs and Water Wars**

**ملخص:**

يحتفل العالم سنوياً منذ العام 1993 بيوم المياه العالمي، حيث تم اختيار يوم 22 آذار (مارس) من كل عام ليكون مناسبة لجذب الانتباه إلى أهمية المياه العذبة والدعوة إلى الإدارة المستدامة لموارد المياه في العالم. وقد تم اختيار هذا اليوم بناء على توصية لمؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالبيئة والتنمية الذي انعقد في **ريو دوجانيرو** في العام 1992، واعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقرار A/Res/47/193 الصادر في 22 كانون الأول/ديسمبر 1992. وفي ضوء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة للاحتفال بيوم المياه العالمي وعلى خلفيته قرّر المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الأولى المنعقدة في الجزائر في العام 2009 تحديد الثالث من آذار (مارس) من كل عام للاحتفال باليوم العربي للمياه.

وإذا كانت الحروب وأعمال الإرهاب والعنف والصراعات الدينية والمذهبية والطائفية والإثنية، هي التي تتصدّر المشهد السياسي، لكن المياه قد تكون أكثر خطورة في اندلاع الحروب وتأجيج الصراعات وإشعال النزاعات، خصوصاً بازدياد الطلب عليها في ظلّ النمو السكاني المتصاعد وارتفاع درجة الاحتباس الحراري، فضلاً عن شحّ المصادر ونسب الهدر العالية التي يعاني منها العديد من دول العالم، ناهيك عن الجفاف والتصحّر وغير ذلك.

---

* أكاديمي ومفكر – نائب رئيس جامعة اللاّعنف وحقوق الإنسان (أونور)، بيروت. له أكثر من 70 مؤلفاً في قضايا الفكر والقانون والسياسة الدولية والأديان والثقافة والأدب والمجتمع المدني، وحائز على جائزة أبرز مناضل لحقوق الإنسان في العالم العربي، القاهرة، 2003.

وإذا لم يعانِ العالم حتى مطلع الخمسينات من مشكلة شحّ المياه إلّا على نحو محدود جداً ولعدد لا يتجاوز أصابع اليد من البلدان، فإن أكثر من 26 بلداً بما فيها بلدان الشرق الأوسط تعاني اليوم من ظاهرة شحّ المياه الذي أصبح سلعة استراتيجية تتجاوز أهميتها النفط والغذاء. ويعود السبب إما إلى فجوة الموارد المائية **أولا**، والمقصود بذلك الطبيعية، ولاسيّما السطحية والجوفية والصناعية (التحلية والمعالجة)، **وثانياً** إن متوسط نصيب الفرد من المياه العذبة سنوياً لا يمكن تأمينه، حيث يقدّر بنحو 1000 متر مكعب وهو المعدّل المتوسط؛ ويضاف إلى ذلك أن الماء أصبح سلاحاً فعّالاً في الصراع الدولي، وله أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية وجغرافية وجيوسياسية وصحية وبيئية.

**Abstract:**

This paper introduces international law and water security and sheds light on World Water Day, March 22, based on the United Nations General Assembly resolution of December 22, 1992 on the recommendation of the Rio de Janeiro conference in 1992.

This research is divided into two parts. The first deals with water security and is divided into two topics:

1- The Right to Water

2- Water and Life.

The second part deals with: Arabs and water wars, and has four sub sections, divided as follows:

1- Water and "Israel"

2- Ethiopia: jumping over barriers, and this topic branches as follows:

A- Ethiopian – "Israeli" cooperation

B – Nile and water security

C- The Renaissance Dam and Ethiopian obstinacy.

3- Turkey: the jungle project and the water problem

4- Iran and Shatt Al-Arab: the detonator.

This research concludes that water, due to its scarcity and the impossibility of living without it has become a source of conflict and wars. It has been used as a tool of influence and dictation of will, that has evolved with the development of science and technology, and the growing need to use water . It has become a focus of social and political conflict on a global scale and in the region, especially due to pollution, salinity, water deficit , population growth, scarcity of resources, and increased use.

In conclusion, external challenges are not the only reason for the exacerbation of the water problem in the Arab world, but there are internal challenges related to: policies, trends, procedures, economic, social, legal, measures related to the lack of rational use of water, and the lack of purification of modern irrigation projects, such as reservoirs and dams. Moreover, not to mention the steady increase in the human population as well as the increase in the percentage desertification, drought, climate change, etc.

Water battles will inevitably wage if the situation continues as it is. There are already ongoing battles which are silent without military communications, but voices will arise and their preparations will be declared by wars; by military, or non-military; by violence or non-violence (rough or soft). Their battles will be complex in nature. Just like the historic oil wars, water wars will tighten the screws on the Arab world, increasing the difficulty of life, the distress of life, and the existential challenge.

## أولاً: الأمن المائي

### 1- الحق في الماء

أصبح الاهتمام بمسألة المياه عالمياً بفعل ندرتها **أولاً**، ومن ثم زيادة نسبة التصحّر والتلوث والتغييرات المناخية والبيئة **ثانياً**، فضلاً عن محاولات تسييسها واستغلالها اقتصادياً **ثالثاً**، وذلك من خلال الإستقواء بها على حساب الآخرين، ولهذا عمدت الأمم المتّحدة إلى إيلاء اهتمام كبير بها، خصوصاً وقد أدركت يوماً بعد يوم خطورة شحّ المياه على المستوى العالمي، حيث تفيد دراسات معتمدة من جانبها إلى أن 1.5 مليار نسمة يعانون من عدم وجود مياه صالحة للشرب وأن نحو 3 مليارات نسمة آخرين ليس لديهم نظام صرف صحي، وأن ما يزيد عن 35 ألف شخص يموتون يومياً نتيجة النقص الفادح في موضوع المياه أو بسبب استخدامهم لمياه ملوثة أو غير صالحة للشرب.

كما تشير دراسات الأمم المتحدة إلى أن 5.3 مليار نسمة، أي ما يعادل ثلثي سكان العالم سيواجهون نقصاً فادحاً في المياه، بعد نحو عقد من الزمان، لاسيّما في ظل التوزيع غير العادل للمياه بما فيه من كميات الأمطار وازدياد السكان، حيث تقدّر نسبة الزيادة سنوياً نحو 90 مليون نسمة وارتفاع نسبة استهلاك المياه، وفي الوقت نفسه سوء استخداماته، إضافة إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض وارتفاع نسبة الاحتباس الحضاري وزيادة نسبة مياه البحار.

باختصار يعتبر الماء السلعة التجارية والنادرة، ولعلّ هذا ينطوي على مخاطر شديدة على الصحة والأمن والمستقبل، فضلاً عن انعكاساته على التنمية، ناهيكم عن أن نسبة 2.5% إلى 3% من كميات المياه في العالم هي مياه صالحة للشرب وهي نسبة ضئيلة جداً وهي تشحّ باستمرار، كما أنها في تناقص منذ قرن من الزمان، على الرغم من بناء السدود والخزانات والتقدّم العلمي والتكنولوجي ووجود اتفاقيات دولية لتنظيم استخداماته من دول المنبع وصولاً إلى دول المصب أو على الصعيد الداخلي.

ولعلّ **الحق في المياه** هو حق من حقوق الإنسان، وهو حق جماعي وحق فردي في الآن ذاته، أي حق كل فرد في الحصول على مياه نقية وبكمية مناسبة، كما أن حقه في الصرف الصحي، هو الآخر لا يمكن الاستغناء عنه، الأمر الذي يحتاج إلى تنسيق أفضل على مستوى الموارد الخاصة بالطاقة مثل النفط والغاز والكهرباء وغيرها، فضلاً عن الحكامة الرشيدة.

وجاء في القرآن الكريم: **وجعلنا من الماء كل شيء حيّ** [1]، وهذا ما يؤكد أن الماء هو مهد الحياة والحضارة الإنسانية، وهو مكوّن لا غنى عنه لجميع الكائنات الحية، وهو في الوقت نفسه منتج الثروات ومطهّر الأجسام وملهم الإنسان، لاسيّما بالعلوم والفنون والآداب، ودائما ما تقام الحضارات والمدن على ضفاف الأنهار وبالقرب من سواحل البحار والبحيرات وتقوم على تنظيم استخدامه قوانين وأعراف وتفصل في نزاعاته محاكم وقضاء.

**2- الماء والحياة** :إن إلقاء نظرة سريعة على الأرقام المتعلّقة بالمياه العذبة، كافية لأن تؤكد لنا حجم المخاوف الحقيقية على مستقبل الإنسانية، فكم هي شحيحة ومتناقصة لدرجة تثير قلقاً مستمراً، فالمياه العذبة لا تمثل أكثر من 3% من مجمل المياه الموجودة في العالم، فنحو 77.6% من هذه النسبة على هيئة جليد، و21.8% مياه جوفية، والكمية المتبقيّة لا تتجاوز 0.6% هي المسؤولة عن تلبية احتياجات أكثر من سبعة مليارات من البشر في كل ما يتعلّق بالنشاط الزراعي والصناعي وسائر الاحتياجات الحياتية. وإذا كان مثل هذا الأمر على النطاق العالمي، فإن أزمة المياه ترتبط على نحو مباشر بقضايا الحروب والسلام والحقوق والتنمية في منطقة الشرق الأوسط.[2]

وتبلغ مساحة العالم العربي عُشر مساحة اليابسة، إلّا أنه لا يحتوي إلّا على أقل من 1% فقط من كل الجريان السطحي للمياه على المستوى العالمي، ونحو 2% من إجمالي كميّة الأمطار في العالم، ولذلك يعدّ من المناطق الفقيرة جداً في مصادر المياه العذبة، وهو ما ينعكس على مستوى التأمين المائي للفرد، والأمر لا يتعلّق ببلدان الخليج العربي فحسب، حيث الصحارى الواسعة، بل حتى في البلدان ذات الوفرة المائية قياساً بغيرها، بسبب انخفاض كمية المياه والشحّ الذي تعاني منه وقلّة كمية الأمطار والإدارة غير الرشيدة، فضلاً عن التحدّيات التي تواجهها البلدان العربية من دول الجوار العربي والاستثمار غير السليم من جانبها [3].

وعلى الرغم من أن أزمة الخليج الثانية والتي نجمت عن احتلال القوات العراقية للكويت في 2 آب (أغسطس) 1990 والحرب التي تبعتها في 17 كانون الثاني (يناير) 1991 وفيما بعد احتلال العراق

---

1- انظر: القرآن الكريم- سورة الأنبياء ، الآية رقم 30.

**2**- انظر: عبد الحسين شعبان ، العرب وحروب المياه، مجلة الغدير (اللبنانية ، العدد 76، العام 2019 (وهي مجلة ثقافية ، فصلية محكّمة).

3- انظر: سعيد ، أحمد محمود- حرب المياه والعرب، جريدة رأي اليوم (الالكترونية)، 9 آذار (مارس) 2018.

في العام 2003 طغت على الاهتمامات السياسية الأخرى في الشرق الأوسط، إلاّ أن مشكلة المياه أو ما يطلق عليه "**الأمن المائي والغذائي**"، ظلّت إحدى الهواجس الكبرى المعلّقة والتي تراكمت خلال العقود الأخيرة، وليست ثمة مبالغة إذا اعتبرناها إحدى المعارك الصامتة والمحتدمة في آن، التي تشهدها المنطقة منذ عقود من الزمان ليس لاحتمال بلوغها مرحلة الصدام العسكري المسلح فحسب، بل بسبب أهميتها الاقتصادية وأبعادها السياسية والجغرافية الخطيرة وانعكاساتها على الأمن القومي العربي عموماً والأمن المائي والغذائي، وخصوصاً الأمن الإنساني بما له من تأثيرات لفرض النفوذ والهيمنة.[4]

ظهرت **مشكلة المياه** إلى العلن، بل طفت إلى السطح على نحو سريع، وتفاقمت على مرّ السنين، حيث لم تحجبها أية معركة أخرى وظلت إحدى المشاكل المنذرة بحروب اقتصادية حقيقية، سواءً بمعناها السياسي أو الاجتماعي أو القانوني، فضلاً عن احتمال تطورها إلى نزاع مسلّح، خصوصاً بالارتباط مع الجوانب الأخرى المشار إليها. وهذه المشكلة تشمل الأنهار الرئيسية التالية: **دجلة والفرات والنيل وبانياس والليطاني ونهر الأردن**، إضافة إلى **شط العرب وملحقاته والمياه الجوفية في الأراضي الفلسطينية المحتلة** ويدخل في نطاقها الدول العربية التالية: **العراق وسورية ولبنان والأردن وفلسطين ومصر والسودان**، وذلك إرتباطاً مع الدول المحيطة، لاسيّما **تركيا وأثيوبيا وإيران**، إضافة إلى "**إسرائيل**".[5]

---

4- حتى الآن يبدو أن نظرية الدومينو لا تزال تفعل فعلها في الشرق الأوسط ونجحت إزاء المنطقة العربية، فكلّما يراد إطفاء بؤرة من بؤر التوتّر يتم نقل الصراع إلى ميدان آخر وبشكل أكثر احتداماً وعنفاً، وهكذا فبعد الحرب العراقية- الإيرانية التي دامت ثمان سنوات واستنزفت الموارد ودمرت طاقات البلدين وألحقت أضراراً بشرية ومادية هائلة، (1980-1988) دخلت المنطقة فيما يسمى أزمة " السلاح الكيمياوي" في أعقاب حرب الخليج الأولى، وخصوصاً ما تركته جريمة قصف مدينة حلبجة الكردية في 16-17 آذار (مارس) العام 1988، ثم ما لبثت أن دخلت في دوامة غزو الكويت وما تبعها من حروب وحصار واحتلال للعراق في العام 2003، فضلاً عن حرب "إسرائيل" على لبنان العام 2006 وحربها المفتوحة على غزة 2008-2009 و2012 و2014 وحصارها المستمر عليها منذ العام 2007.

**5**- حول حرب المياه في الشرق الأوسط: راجع شعبان ، عبد الحسين- عاصفة على بلاد الشمس، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1994، انظر كذلك: شعبان، عبد الحسين - المياه والسلام: الأمن المائي في الشرق الأوسط ، كتاب القانون الدولي والشؤون الدولية، مجموعة دراسات بتنسيق بوعزّة عبد الهادي (الجزائر - عمان) 2014، وكذلك الموعد، محمد سعيد- مجلة الهدف (حلقتان) الحلقة الثانية 1990/4/7. قارن أيضاً: رياض، محمود- مطلوب موقف عربي من مهزلة مؤتمر المياه في اسطنبول، جريدة الحياة، 8 أكتوبر (تشرين الأول) 1991. كذلك الرميحي، محمد - مجلة العربي 2 العدد 311 أكتوبر 1984، ملف بعنوان المياه العربية وحديث عن الخطر المستتر، مجلة العربي، العدد 323، تشرين الأول (أكتوبر) 1985، وكذلك التغلبي، نشأت - معركة المياه والهجرة السوفييتية تعيدان أجواء 1967، مجلة الحوادث 1990/2/23، حيث يقول: إن هجرة اليهود ومعركة المياه هما أكثر ما يواجه العرب في هذه المرحلة، وتقرير خاص للشرق الأوسط 1990/4/8، الشرق الأوسط يشهد حرب المياه في التسعينيات، تقرير 80% من مياه العرب تتحكّم بها مصادر أجنبية 1992/4/23.

وفيما يتعلق بمياه **الأردن والمياه الجوفية ونهر الليطاني ومياه الجولان وبحيرة طبرية** وغيرها فإن " إسرائيل" لا تزال مستمرة في مشاريعها في شفط أو تحويل بعضها واستثمارها لصالحها على حساب الأردن ولبنان وسكان البلاد الأصليين، الأمر الذي يتطلب تعاوناً وتنسيقاً بين البلدان العربية التي تواجه مخاطر مائية، فضلاً عن أن مصيرها واحد .

إن التقديرات التي تقول بكون المياه إحدى الصراعات الموازية للصراعات القائمة، بل هي لغم غير موقوت يمكن أن ينفجر حتى دون إنذار، هي تقديرات سليمة، والإشكالية والمشكلة موجودتان وقائمتان، ولم تعودا كامنتين أو غير منظورتين، وهما تمتدان إلى جوهر الصراع في المنطقة ونعني به **الصراع العربي– الصهيوني** ولبّه القضية الفلسطينية، وإلى صراعات إرادات ومشاريع للقوى الإقليمية والدولية، **فلتركيا** مشروعها العثماني الآيديولوجي **ولإيران** مشروعها الفارسي الآيديولوجي، حتى وإن تغلّف المشروعان بمسحة سياسية أو نزعة طائفية أو دينية، لكنهما مشروعان قائمان، إضافة إلى **المشروع الصهيوني** الأكثر خطراً، خصوصاً بعلاقته العضوية بالمشاريع الإمبريالية القديمة والجديدة، بما فيها صفقة القرن الجديدة، في حين هناك **غياب لمشروع عربي موحد**، أو حتى لمشروع وطني على مستوى كل بلد عربي يمكن بالتنسيق مع المشاريع الوطنية العربية الأخرى أن يجد مشتركات إنسانية ومصالح متبادلة.

وقد تعاظمت إشكالية ومشكلة المياه منذ عقود من الزمان بين **تركيا وسورية والعراق**، وكذلك بين **العراق وإيران**، إضافة إلى مشكلة نهر النيل بين أثيوبيا والسودان ومصر، والتي ازدادت خطراً بالتعاقدات "**الإسرائيلية" – الإثيوبية** لبناء سدود على نهر النيل؛ وكذلك باستمرار "إسرائيل" في الهيمنة على **الجولان** ومحاولتها استغلال مياه **نهر الليطاني ومياه الأرض المحتلة**، وإقدام إيران على تحويل مياه **نهر قارون** وعدد آخر من فروع شط العرب إلى داخل الأراضي الإيرانية، فضلاً عن **تجدّد مشاكل شط العرب**، بخصوص اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران الموقعة في 6 آذار (مارس) العام 1975، وأخيراً وليس آخراً محاولة بعض الدول الأفريقية، ولاسيّما أثيوبيا المستفيدة من منبع ومرور نهر النيل استغلاله، دون مراعاة مصالح السودان وجنوبه بعد تأسيس جمهورية جنوب السودان، إضافة إلى القلق المصري المشروع من الأضرار التي قد تتسبب بالأمن المائي المصري، فضلاً عن الأمن المائي على المستوى العربي.

والمقصود **بالأمن المائي** القدرة الدائمة المستمرة في الحاضر والمستقبل، على توفير الماء غير الملوّث، الصالح للاستخدامات الإنسانية اللّازمة للحياة على أن تكون هذه القدرة، غير مشروطة أو مهدِّدة

لطرف خارجي طبيعي أو صناعي، وبكميّات وطاقات تخزينية لمدة مناسبة للاستهلاك وبالقدرة على توفير خزانات محميّة سياسياً وأمنياً وعسكرياً[6].ومثل هذا الأمر موضوع بالغ الحيوية والخطورة على قضية السلام في الشرق الأوسط.

## ثانياً: العرب وحروب المياه

**1- المياه و"إسرائيل"** أدركت "إسرائيل" منذ وقت مبكّر جداً أهمية المياه في الصراع العربي- الصهيوني، حتى يمكن القول أن مستقبل الشرق الأوسط يتوقّف بالسيطرة عليها. وإذا قيل في الحرب العالمية الأولى "**من يملك النفط يكسب المعركة**"، وهو قول صحيح آنذاك، فيمكن القول أن "من يسيطر على مصادر المياه ويتحكّم فيها ويستثمرها هو الذي ستكون له اليد الطولى في الحرب المقبلة" لأن لا تنمية من غير مياه، ولا حياة صحيّة من دون ماء ، ولذلك فالمياه يمكن أن تكون الشرارة التي سيشعل فتيلها من يتمكّن من وضع اليد عليها.

ويتبيّن اهتمام "إسرائيل" بجميع قواها وكتلها السياسية المختلفة بالمياه وهو ما تضمّنه **برنامج الليكود** منذ وقت مبكر حول احتفاظه بالأراضي العربية المحتلة الذي كان يبرر أن نسبة تزيد على 50 % من مصادر المياه العذبة المستهلكة تأتي من الضفة، وتضمّنت برامج كتل أخرى فقرات مماثلة في انتخابات الكنيست لأكثر من مرة.

لم توفّر الحركة الصهيونية سبيلاً إلّا واستخدمته للاستيلاء على المياه العربية، وكان **ثيودور هيرتزل** الأب الروحي للحركة الصهيونية ومؤلف كتاب دولة اليهود[7] منذ العام 1885 قد كتب عن

---

**6-** انظر: حتّر، علي- الأمن المائي العربي في بلاد الشام والعراق ومصر، مجلة فكر، عدد خاص حول الأمن المائي العربي، العدد 112 (ملحق) إعداد مركز الدراسات والتخطيط، مجموعة باحثون، دمشق، 2011 ص 6 -7-8 .

وكان خبراء دوليون وعرب قد ناقشوا في مؤتمر متخصص، إلتأم في باريس بتاريخ 2011/9/29 بدعوة من مركز الدراسات العربي- الأوروبي ومشاركة الغرفة التجارية العربية الفرنسية والمجلس العربي للمياه وجائزة الأمير سلطان بن عبد العزيز العالمية للمياه، هذا الموضوع، حيث قدّمت دراسات وأبحاث مهمة عربية وأجنبية. وانعقد المؤتمر تحت عنوان مثير وحيوي " المياه: منبع للحياة أم مصدر للنزاعات في الشرق الأوسط"؟ وكان مركز الدراسات العربي – الأوروبي قد انشغل بموضوع المياه منذ نحو عقدين ونيّف من الزمان، وقد نظم مؤتمراً موسّعاً في المغرب العام 1996 بعنوان " الأمن العربي: التحدّيات الراهنة والتطلعات المستقبلية" كما أصدر كتاباً ضم العديد من الأبحاث والدراسات الأكاديمية في العام ذاته بعنوان" الأطماع "الإسرائيلية" في المياه العربية" وناقش في مؤتمر دولي نظمه في القاهرة في العام 2000 موضوع " الأمن المائي العربي".

**7-** عنوان الكتاب The Jewish State وقد صدر في العام 1896 عشية انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بال (بازل) السويسرية 1897، والذي عبّرت فيه الحركة الصهيونية عن تكثيف مساعيها لإنشاء وطن قومي لليهود، وكانت الخطوة الأولى التي تحققت لها هي الحصول على وعد بلفور عام 1917، الذي قرر فيه وزير خارجية بريطانيا السير آرثر بلفور دعم فكرة "إنشاء وطن

ضرورة ضم جنوب لبنان وجبل الشيخ . أما **بن غوريون** فقد أكّد في العام 1947 على ضرورة شمول سيطرة "إسرائيل" على منابع نهري الأردن والليطاني، إضافة إلى ثلوج جبل الشيخ واليرموك؛ وفي العام 1955 قال: إن اليهود يخوضون معركة المياه مع العرب وعلى نتائج هذه المعركة يتوقف مستقبل "إسرائيل".

وكان الدبلوماسي الإسرائيلي الذي أدار الموساد **ديفيد كمحي** قد وجه رسالة إلى وزير خارجية الولايات المتحدة **جورج شولتز** عقب توقيع اتفاقية 17 أيار (مايو) 1983 (الملغاة) مع لبنان اشتراط انسحاب "إسرائيل" بحصولها على حصة من مياه الجنوب اللبناني. وفي العام 1985 كتب **شمعون بيريز** في ما أطلق عليه "الشرق الأوسط الجديد":**احتجنا إلى أسلحة في الحرب ونحتاج إلى مياه في السلام**".[8]

وقد دخلت "إسرائيل" موضوع المياه مباشرة من خلال المعركة التي بدأت في الستينات حينما حاولت سورية التفكير بتحويل **نهر بانياس**، الذي ينبع من سفوح الجولان (أحد روافد نهر الأردن) وقامت بإطلاق تهديد مباشر لسورية إدراكاً منها لأهمية المياه على اقتصادها، الأمر الذي استدعى عقد **القمة العربية الأولى** عام 1964، وهي القمة العربية الأولى بعد قمة إنشاء التي إلتأمت في العام 1946.

ولإدراك "إسرائيل" أن الماء واحد من مصادر الطاقة الأساسية، فقد سعت إلى تهديد الأمن القومي العربي حيثما استطاعت باستخدام سلاح المياه في المعركة، سواءً كان مباشرة أو بصورة غير مباشرة، من خلال دول أخرى، وهكذا سارعت لتقديم خدماتها لأثيوبيا لإضعاف مصر وقامت عبر **شركة " تاحال"** بتقديم تصاميم ودراسات لبناء عدد من السدود على نهر النيل في أثيوبيا، وقد تحرّكت باتجاهين:

**الأول**– السعي لإعادة العلاقات الديبلوماسية مع العديد من الدول الإفريقية التي ظلّت مقطوعة منذ العام 1967 ونجحت في ذلك؛

**والثاني**– تزويد أثيوبيا بالسلاح لمواجهة "الثورة الأرتيرية" في حينها، وما أن نجحت هذه الأخيرة وحصلت أريتريا على الاستقلال، باشرت "إسرائيل" إلى إقامة أوثق العلاقات معها، علماً بأنه بين عام

---

قومي لليهود في فلسطين"، وذلك إثر اتفاقية سايكس – بيكو السرية العام 1916 التي تقرر فيها تقسيم البلاد العربية، وأن تكون فلسطين من حصة بريطانيا ، حيث تقرر الانتداب عليها لاحقاً. أما الخطوة الثانية فقد جاءت من الجمعية العامة للأمم المتحدة العام 1947 بإصدار القرار رقم 181 القاضي بتقسيم فلسطين، وكانت الخطوة الثالثة تأسيس "إسرائيل" في 15 أيار (مايو) العام 1948.

8– أنظر شعبان ، عبد الحسين –بالمر – غولدستون: أي مفارقة وأي قانون ؟، جريدة الاقتصادية (السعودية)، الجمعة 2011/9/23.

1967 وعام1973 أقدمت نحو 30 دولة أفريقية على قطع علاقاتها مع "إسرائيل" بسبب حروبها العدوانية ضد الشعب العربي الفلسطيني، لكنها بدأت باستعادة تلك العلاقات، بل تعويضها منذ أن وقّع الرئيس المصري محمد أنور السادات على اتفاقية كامب ديفيد واتفاقية الصلح المنفرد 1978–1979، وحتى أواسط الثمانينات استعادت "إسرائيل" جميع علاقاتها المقطوعة تقريباً، بما فيها مع الدول الاشتراكية السابقة (أواخر الثمانينات)، بل حصلت على امتيازات باعتبارها "الدولة الأكثر رعاية" أو "حظوة".

أما فيما يتعلّق بتركيا، فهي أول دولة إسلامية تعترف بـ"إسرائيل" منذ العام 1949، وتوطدت علاقتها معها، وخصوصاً في مجال المياه. [9] على الرغم من تدهور العلاقة لاحقاً، خصوصاً بعد حصار غزة وإعلان الحرب عليها 2008–2009، وفيما بعد مهاجمة "إسرائيل" "**أسطول الحرية**"، وقتل 9 من الأتراك كانوا ينقلون مساعدات إنسانية على ظهر **السفينة** "**مرمرة**"، واضطرار تركيا إلى مطالبتها بالاعتذار الرسمي وتخفيض العلاقات إلى مستوى سكرتير ثاني بدلاً من سفير، لكن العلاقات التجارية الاقتصادية لم تتأثر، بل ازدادت وثوقاً حتى مع تدهور العلاقات السياسية .

وإذا كانت "إسرائيل" قد اهتمت بالمياه منذ وقت مبكّر، لكنها في الثمانينات من القرن الماضي شهدت تطوراً ملحوظاً في ستراتيجيتها، وكان قد تزامن ذلك الاهتمام مع تدفّق مئات الآلاف من اليهود السوفييت إليها، وقد خططت لإسكان قسم منهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو الذي دفع **شامير** يومها للحديث عن ضرورة الاحتفاظ بهذه الأراضي وعن "دولة "إسرائيل" الكبرى"[10].

ومع مقدّمات حرب الخليج وما بعدها، قامت "إسرائيل" بمحاولات سطو "دولية" على **نهر الأردن**، وسعت إلى سرقة مياهه وسيّرتها بموازاة الساحل الجنوبي بهدف إرواء صحراء النقب، كما أقدمت بعد عدوان العام 1967 على سحب المياه الجوفية من الأراضي المحتلة، وحالياً فإن أكثر من 60 % من مياه نهر الأردن تذهب إليها في حين لم يتجاوز ما كانت تستفيد منه من حوض النهر "عبر أراضيها"

9– جدير بالذكر أن العلاقات التركية– "الإسرائيلية" شهدت تطوّراً ملحوظاً ونمواً مضطرداً، وخصوصاً في الجانب الاقتصادي وفي درجة التمثيل الدبلوماسي (على مستوى سفارة) وكانت الاستراتيجية الأمريكية بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 تتعامل من خلال محورين: المحور الأول – معاهدة التحالف الاستراتيجي مع "إسرائيل" عام 1983. والمحور الثاني– نظام إقليمي تلعب فيه تركيا اليد الطولى (بغياب إيران بعد الثورة العام 1979) ويسعى هذا المحور إلى إقامة "سوق شرق أوسطية"، إضافة إلى الوساطة التركية بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين". أنظر: شعبان، عبد الحسين– العلاقات التركية– الإسرائيلية، مجلة نضال الشعب العدد 437 في 1986/7/7 قارن : صحيفة السفير (اللبنانية) 17/كانون الأول/1986.

10– انظر: جريدة الشاهد– حروب المياه، 4 شباط (فبراير) 2018.

أكثر من 3%، ثم أقدمت على سرقة أخرى وذلك بالاستيلاء على مياه نهر بانياس العام 1967 وهو الذي يفسر تمسّكها الشديد، بمرتفعات الجولان. وكانت "إسرائيل" قد وضعت عينها على **نهر الليطاني** اللبناني منذ وقت طويل، وفي العام 1978 أطلقت اسم "**عملية الليطاني**" على غزوها للبنان والجنوب اللبناني بشكل خاص.

جدير بالذكر أن طول نهر الليطاني يبلغ 170 كلم ويقطع أكثر من نصف طول لبنان من الشمال إلى الجنوب ثم يتحول إلى الغرب، ويصب فيه 16 نهراً ونبعاً، ومياهه أفضل أنواع المياه بالمواصفات والجودة، ونحو 80% منه يقع في سهل البقاع و20% يمرّ في الجنوب، ويصب في البحر على مسافة 8 كيلومتر شمال مدينة صور، وهذه المياه هامة لـ"إسرائيل" وضرورية لتزويد الجليل المحتل بالمياه بدون ضخّ مكلف وكان ذلك أحد أهداف الغزو "الإسرائيلي" للبنان واحتلال العاصمة بيروت العام 1982[11]. أما بخصوص الجولان فظلّت القوى الصهيونية تردد "**الجولان أبو فلسطين**" لأنها تضم مياه نهر **الحاصباني وبانياس والوزان والدان والأردن واليرموك وبحيرة طبريا** ومساحة الاحتلال حوالي 1200 كلم$^2$، وكانت **زيارة ليبرمان** إلى الجولان تأكيداً جديداً على التمسك "الإسرائيلي" به، بعد قرار ضمه الذي اتخذه الكنيست العام 1981[12] .وهي جزء لا يتجزأ من استفزازات ليبرمان للمجتمع الدولي على نحو مستمر[13].

---

**11**- أنظر: حتر، علي (مؤلف جماعي) الأمن المائي العربي، مصدر سابق ص 37. قارن كذلك : Amir Shaban,Mouin Hamza – The Litani River , Lebanon Assessment and current challenges, Springer PP. with several 180 (2018)

ويعتبر الليطاني نهراً وطنياً لبنانياً وينبع من ينابيع العليق (نحو 1000 متر) غرب بعلبك ويجري في سهل البقاع ويصب في البحر المتوسط شمال صور، وله روافد عديدة منها: نهر البردوني ونهر شتورا ونهر قب الياس ونبع سبع نايل ونهر عمّيق ونبع الخريزات ونبع مشغرة (كل هذا في الضفة اليمنى). أما في الضفة اليسرى فهناك نهر يحفوفا ونهر الغزيّل ومجموعة من العيون ، ويلتقي النهر في جنوب سهل البقاع بمياه عين الزرقا ونبع الغلّة؛ ويوضح مؤلّفا كتاب "نهر الليطاني" أمين شعبان ومعين حمزة بعض محطات توليد الكهرباء، إضافة إلى البحيرة الصناعية الكبرى في لبنان، ويشيران إلى التحديات الطبيعية والاصطناعية التي تواجه النهر.

12- انظر: حتر، علي، المصدر السابق ص 39.

13- جاءت الزيارة عشية مطالبة فلسطين الأمم المتحدة الاعتراف بها كعضو مراقب في الأمم المتحدة العام 2012 ، بالتزامن مع إقرار "إسرائيل" مشروعاً استيطانياً جديداً ببناء مئات الوحدات السكنية في القدس الشرقية، علماً بأن الأمم المتحدة أصدرت قراراً خاصاً بإدانة الاستيطان، وهو القرار 2334 العام 2016 الذي تبناه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 23 ديسمبر 2016، والذي حث على وضع نهاية للمستوطنات "الإسرائيلية" في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ونص القرار على مطالبة "إسرائيل"

**2- أثيوبيا: القفز فوق الحواجز**

**أ. التعاون الأثيوبي – "الإسرائيلي"** في خبر لم يلفت الانتباه عربياً، تناقلت الصحف قيام شركة تاحال "الإسرائيلية" بإجراء دراسات على التربة في أثيوبيا للبحث في إمكانية بناء ثلاثة سدود بالقرب من **بحيرة تانا ونهر "آباى"** أحد روافد نهر النيل. وقالت صحيفة "الإندبيندنت" البريطانية في حينها، إن إنشاء السدود الثلاثة سيؤمن لأثيوبيا القدرة على التحكم بمياه النيل. هكذا أريد للخبر أن يمرّ من دون إثارة ضجة مثل فضيحة اليهود الفلاشا. ولا شكّ أن بناء السدود في مجرى النيل الذي يمرّ عبر أراضي أثيوبيا، في طريقه إلى مصر والسودان بمساعدة "إسرائيل"، سيمكّنها من إيجاد مرتكزات جديدة لها في البحر الأحمر، خصوصاً وأنها تستأجر **جزيرة دهلك** وتقيم عليها قاعدة عسكرية، فضلاً عن الضرر الذي سيلحق بمصر والسودان، فالنقص في مياه النيل وصل في العام 2000 إلى حوالي 800 مليون متر مكعب في السنة، وهو في تزايد كبير. ولعلّ وصول "إسرائيل" إلى منبع النيل الأزرق، يعني تحكّمها بمصادر المياه، إذّ سيكون تحت تصرف أثيوبيا 82% (إثنان وثمانون في المئة) من مياه النيل.[14]

إن قيام شركة تاحال "الإسرائيلية" ( لتطوير وتخطيط المصادر المائية والخبرات الزراعية) بمشاريع وأعمال إنشائية في أثيوبيا لحساب البنك الدولي، وكذلك في **إقليم أوغادين** على حدود **الصومال**، وقيام خبراء "إسرائيليين" بعملية مسح لمجرى النهر وبناء سدود على النيل الأزرق يستهدف في أحد عناصره الأساسية، يستهدف محاصرة مصر بالدرجة الأولى وتعريض اقتصادها وحياتها البيئية للخطر، فضلاً عن إلحاق أضرار فادحة بالملايين من السكان. ويأتي التعاون **"الإسرائيلي"- الأثيوبي** تتويجاً لاتفاق سري بين الطرفين، إذْ قدّمت "إسرائيل" القنابل العنقودية وطائرات (الكفير) للجيش الأثيوبي، فيما سمحت أثيوبيا باستئناف هجرة اليهود الفلاشا إليها ولعلّ هذا الأمر تطور في نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة.[15]

---

بوقف الاستيطان في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وعدم شرعية إنشاء "إسرائيل" للمستوطنات في الأرض المحتلة منذ عام 1967 .

14- يعتبر نهر النيل من أطول الأنهار في العالم، يبلغ طوله 6695 كلم، ويمرّ بأراضي مصر والسودان وأثيوبيا وأوغندا ورواندا وبوروندي وكينيا، وكمية مياهه سنوياً 92 بليون متر مكعب، وتحتاج مصر لوحدها حالياً 55 بليون متر مكعب، وسوف تزداد الحاجة إلى نحو 75 بليون متر مكعب خلال السنوات العشر المقبلة، كما يقدر الخبراء.

**15**- استهدفت "إسرائيل" أيضاً تعزيز نفوذها في القرن الإفريقي وتوطيد مرتكزاتها فيه للهيمنة على باب المندب من خلال الإنشاءات العسكرية في جزيرة دهلك والإحاطة بالدول العربية والأفريقية والتصرّف بثروتها المائية.

في الخمسينات أطلق **بن غوريون** تعبيره الأثير بضرورة **القفز فوق الحواجز**، لتكوين الحزام المحيط والمقصود بالحزام المحيط أطراف الوطن العربي **أثيوبيا وتركيا وإيران**. ومنذ عقود و"إسرائيل" تبني خططها لتكوين الحزام المحيط. ينقل ميخائيل بارزو حار (كاتب سيرة بن غوريون) بعضاً من محاولات "إسرائيل" لإيجاد رابطة دفاعية بينها وبين الدول الثلاث حليفات الولايات المتحدة، خصوصاً بعد حصولها على تصريح من واشنطن ولندن وباريس، بضمان حدودها العام 1950 وسعيها للانضمام لحلف الناتو العام 1951 واضطلاعها على نحو "بارع" بالمهمات الموكولة إليها على أحسن وجه. [16] وسعت "إسرائيل" منذ أواخر الخمسينات إلى توقيع إتفاقية خاصة مع تركيا وأثيوبيا " **إتفاقية ميثاق المحيط**" The peripheral pact treaty العام 1958 وعُرفت باسم "**اتفاقية ترايدنت**" **أو** "**الرمح الثلاثي**" والمقصود بذلك **مصر وسوريا والعراق**، وهو ما سعى إليها بن غوريون[17].

اعتبر بن غوريون في الستينات خشية **أثيوبيا** من سياسة عبد الناصر "التوسعية" تدفعها للانضمام إلى الحلف، وعداء تركيا التقليدي للأمة العربية، إضافة إلى العثمانية القديمة يجعلها مقتنعة بفكرة الحلف؛ واشتباك **إيران** مع أكثر من طرف عربي في صراعات إقليمية، إضافة الأطماع التاريخية، يجعلها متحمّسة له، كل هذه العوامل يمكن أن تكون حزاماً محيطاً بالأمة العربية.

ويمكن الإشارة هنا إلى العلاقات "الإسرائيلية"– الأثيوبية التي تعززت وتوطّدت فضلاً عن تعاظم حجم التبادل التجاري والتعاون السياسي والمخابراتي، خلال فترة الحرب العراقية– الإيرانية، حيث كانت "إسرائيل" المستفيد الأول من اندلاعها واستمرارها، فسعت للتقرب من إيران على الرغم من العداء المستحكم بينهما منذ انتصار الثورة الإيرانية في العام 1979، لكن ذلك لم يمنع من توريد السلاح لها فيما عُرف بـ"إيران غيت" العام 1986. واستمرّ العداء وتصاعد وازداد الوضع توتّراً بسبب إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي، حيث اعتبرت "إسرائيل" أن ذلك تهديداً مباشراً لها.

**ب. النيل والأمن المائي** [18]: أعلن عن اتفاق مبدئي بخصوص مياه النيل وقعته دول المنبع الخمس، وفي مقدمتها إثيوبيا، لكن مصر والسودان اللتان تتمتعان بالنسبة الأكبر من المياه حسب الاتفاقيات

16– قارن كذلك : شعبان عبد الحسين – عاصفة على بلاد الشمس، مصدر سابق.

17– قارن: حيدري، نبيل (الدكتور) تركيا– دراسة في السياسة الخارجية منذ العام 1945، دار صبرا، دمشق 1986، ص 103.

18– انظر: شعبان ، عبد الحسين – صحيفة الخليج الإماراتية، 2010/6/30.

الدولية، غابتا عنه، وكانت اتفاقية تقاسم مياه نهر النيل قد تم التوقيع عليها في العام 1929، ثم أعيد النظر فيها ليتم توقيع اتفاقية جديدة بعد ثلاثين عاماً وعُرفت باتفاقية العام 1959 باعتبارها الناظمة لعلاقات البلدان الإفريقية المستفيدة من نهر النيل. ولذلك، فإن توقيع اتفاق بغياب مصر والسودان ومن دون موافقتهما، سيعني إلحاق ضرر يتعلق بمنسوب المياه المخصصة للبلدين، فضلاً عن أمنهما المائي الذي هو جزء من الأمن الوطني لكل من البلدين وللأمن المائي العربي ولدول المنطقة ككل .

وإذا كانت العلاقات المصرية السودانية عنصراً ايجابياً في توقيع الاتفاقيات الآنفة الذكر، فإن تردّيها في العقدين الأخيرين ساهم في إضعاف مطالبتهما بحقوقهما، ولعل توقيع مصر على اتفاقية الصلح المنفرد واتفاقيات كامب ديفيد (1978 – 1979) وتطبيع العلاقات مع "إسرائيل" أسهم في إعادة النظر باستراتيجيتها على المديين الإفريقي والإسلامي، الأمر الذي غيّر من بعض أولوياتها، وهو ما استغلته بعض دول حوض نهر النيل بتشجيع من "إسرائيل" التي عادت إلى إفريقيا بقوة كبيرة بعد أن انحسرت علاقاتها في أواخر الستينات ومطلع السبعينات .

ولا شكّ في أن توقيع مثل هذا الاتفاق من دون مصر والسودان، إنما هو تحدٍ لهما، لم يكن ممكناً من دون توفّر بعض المستلزمات لعدد من بلدان المنبع، لاسيّما مساعدات "إسرائيل" لبناء ثلاثة سدود كبرى في إثيوبيا بمساعدة إيطاليا، وكذلك تقديم مساعدات عسكرية وتكنولوجية لعدد من البلدان، حيث استعادت "إسرائيل" دورها في إفريقيا بعد أن كانت تعاني من عزلة بقطع 30 دولة إفريقية علاقاتها معها كما جرت الإشارة إليه، وكذلك بسبب تعاونها مع نظام جنوب إفريقيا العنصري (السابق).

لكن اختلال موازين القوى وتصدّع الوضع العربي، خصوصاً بعد غزو الكويت العام 1990، ومن ثم انقسام الصف العربي والحرب على العراق 1991 وفرض الحصار طيلة 12 عاماً، هو الذي هيأ الظروف المناسبة لبعض دول المنبع للإقدام على هذه الخطوة، يضاف إلى ذلك انهيار الكتلة الاشتراكية وتحلّل الاتحاد السوفييتي، الأمر الذي أضعف العرب إلى حدود كبيرة، ناهيك عن اتباع سياسات فلسطينية وعربية جديدة تحت باب "الواقعية السياسية" و"التسوية السلمية"، تلك التي تجسّدت في **اتفاق أوسلو** 1993 الذي وصل إلى طريق مسدود منذ العام 1999، ومانعت "إسرائيل" من التوصل إلى صيغة الحل النهائي بإعلان الدولة الفلسطينية، بل إنها شنّت حرباً ضد

لبنان العام 2006 وحروباً ضد غزة[19]

وساهم ذلك في تشجيع بعض دول المنبع لمواجهة الأمن المائي العربي لمصر والسودان، والتوجه لإبرام اتفاق سيلحق الضرر بالأمن المائي لكلا البلدين، بل يلحق الضرر بالأمن المائي العربي ككل، وبالمصالح الوطنية للبلدين وثرواتهما .

إن استبعاد أربع دول من الاتفاق المائي يعتبر مخالفاً للاتفاقيات الدولية ولقواعد القانون الدولي الخاصة بالأنهار الدولية، فضلاً عن تعارضه مع مبادئ التعاون بين الدول ومع الاتفاقيات السابقة لدول حوض النيل، ومع ميثاق الأمم المتحدة، ولعلّه سيكون نقطة احتكاك قد تؤثر في العلاقات العربية الإفريقية، خصوصاً مع مصر والسودان ومع بقية دول المنبع .

وبالطبع لم يكن موقعو الاتفاق يجرؤون على استبعاد مصر والسودان لولا الضوء الأمريكي الأخضر، والسياسات العربية الرسمية، التي كان رد فعلها ضعيفاً بما فيها جامعة الدول العربية، الأمر الذي يتطلّب تحرّكاً عربياً وإسلامياً فعّالاً والضغط على الإدارة الأمريكية، ناهيك عن تنشيط العلاقات المصرية السودانية، خصوصاً بعد نجاح الثورة السودانية التي اندلعت في 19 كانون الأول (ديسمبر) 2018 ومع الدول الأفريقية، لا بخصوص الأمن المائي والغذائي فحسب، بل في ما يتعلق بمستقبل علاقات العرب مع إفريقيا، ناهيكم عن انعكاساته الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية على عموم المنطقة، فالمواجهة بخصوص النيل أو غيره من المياه العربية ستكون مواجهة مع "إسرائيل"، ومعركة المياه بكل تفرعاتها وتشابكاتها هي جزء من الصراع العربي "الإسرائيلي" .

وقد تم في العام 2011 توقيع "**اتفاقية إطار**" لدول حوض نهر النيل، التي انضمت إليها **بوروندي** لاحقاً ، إضافة إلى **إثيوبيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا وكينيا**. وبانضمام بوروندي إلى "اتفاقية الإطار" ستجرّد مصر من حقها في النقض (الفيتو) على مشروعات الدول المتشاطئة للنهر، وهو الذي حصلت عليه العام 1929 بواسطة اتفاق وقعته عنها يومذاك **بريطانيا** بصفتها دولة الانتداب.وبموجب اتفاقية الإطار هذه يحق لبرلمانات الدول الستة الموقعة إنشاء "**لجنة دول حوض النيل**"، الأمر الذي

19- كانت الحرب الأولى **العام 2008 -2009** وسمّيت بـ" عملية الرصاص المصبوب" وحرباً أخرى في العام 2012 أطلق عليها "عامود السحاب" وحرباً ثالثة بعنوان " الجرف الصامد" في العام 2014، ويستمر حصار غزة منذ العام 2007 وإلى اليوم.

يلغي أو يبطل مفعول اتفاقية العام 1959 التي ضمنت لمصر والسودان حق الانتفاع بـ 90% من مياه نهر النيل، مع ضمان حق مصر في النقض (الفيتو).[20]

هكذا يكون بإمكان الدول المتشاطئة بعد انضمام بوروندي اعتبار الاتفاقيات السابقة لاغية وكأنها شيء لم يكن، لأن إبرامها كان قد تم مع دولة مستعمِرة باسم دولة مستعمَرة (بريطانيا– مصر)، كما أن الزمن قد تجاوزها، لاسيّما وأن احتياجات سكان البلدان المتشاطئة قد تضاعفت، ناهيك عن التغييرات المناخية، وهو التبرير الذي تقوده إثيوبيا إزاء حماستها للتوقيع على اتفاقية الإطار .

والأخطر من ذلك هو ما تخطط له دول حوض النيل لإنشاء سد مائي يمكنه أن ينتج طاقة كهربائية بمعدل 60 إلى 80 ميغاوات لتزويد رواندا وتنزانيا وبوروندي بالطاقة.

وقد جرت خلال العقد الأول من الألفية الثالثة وقبلها مباحثات مستمرة بين الدول الست المتشاطئة، ظلت مصر بعيدة عنها، لأن مجرد التفكير بإلغاء نسبة الـ 90% من المياه، يعني موت مصر عطشاً، إذْ ليس لديها بدائل لمياه النهر، وإن المتوفر من المياه الجوفية المعالجة وغيرها لا يسهم سوى بقدر ضئيل من احتياجاتها ولا يسدّ سوى 1605 مليار متر مكعب وبنسبة 23% من إجمالي الموارد المائية المتاحة [21].

وحاولت القاهرة أن تعقد من أجل ذلك لقاءات في شهر كانون الثاني (يناير) 2011، لكن تدهور الأوضاع في مصر وفي ما بعد الإطاحة بنظام حسني مبارك، حال دون ذلك، الأمر الذي يحتاج إلى وقفة جادة ومسؤولة لبحث مشكلة المياه وتوزيعها طبقاً لاتفاقيات دولية تشارك فيها جميع الأطراف، ووفقاً لقواعد القانون الدولي، مع الأخذ في الاعتبار الاتفاقيات السابقة، مؤكدة على التشاور معها من قبل دول حوض النيل قبل الشروع في أي ترتيبات من شأنها أن تؤثر على موارده الحالية والمستقبلية والأمر ينسحب على السودان الذي يتوقع وجود فجوة في الموارد المائية في العام 2025 يبلغ قدرها 9.5 مليار متر مكعب من المياه وترتفع في العام 2050 لتصل إلى 24.8 مليار متر مكعب [22]

---

20– قارن: كمونة، حيدر– الرؤى المستقبلية لتحقيق الأمن المائي العربي، المعهد العراقي لحوار الفكر، بغداد، 2010.

21– انظر: سعيد، أحمد محمود– حرب المياه والعرب، جريدة رأي اليوم (الألكترونية) 9 آذار (مارس) 2018.

22– يلاحظ أن النقص الفادح في حصة مصر والسودان من مياه النيل، في حين أن أثيوبيا تتمتع بوفرة مائية مقدرة بنسبة 150 مليار متر مكعب سنوياً، ولذلك تخطط لإقامة 33 مشروعاً جديداً على أنهار النيل الأزرق والسوباط وعطيرة، وأهمهما سد النهضة.انظر: سعيد ، أحمد محمود، رأي اليوم، المصدر السابق.

إن واحدة من المشكلات الجديدة التي ستواجه دول حوض النيل، هي **دولة جنوب السودان الجديدة**. ويمكن القول إن الدول المتشاطئة، ما كان لها أن تتجرأ وتتصرّف بالطريقة إيّاها، لولا عدم حلّ مشكلة الجنوب السوداني المعتقة والمستمرة منذ العام 1956واندلاع حرب مزمنة لم تضع أوزارها إلّا بالاستفتاء على الانفصال، وإنْ كانت حروباً داخلية وخارجية قائمة على هامشها مستمرة، ويضاف إلى ذلك ضعف النظامين المصري والسوداني وتردي علاقتهما وتفاقم مشكلاتهما الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وحين تم البدء بـ " **مشروع سد النهضة**" الأثيوبي في 11 نيسان (ابريل) العام 2011 كانت مصر منشغلة بأحداث الانتفاضة والتغيير الحاصل في قمة هرم الدولة ، وعلى الرغم من المخاوف المصرية، لكن ثمة تطمينات حاولت **أديس أبابا** تقديمها للقاهرة وللخرطوم في آن.

وتبلغ كلفة السد أربعة مليارات وتهدف أثيوبيا من بناء السد توفير 6 آلاف ميغاواط من الطاقة الكهرومائية (أي ما يوازي 6 منشآت تعمل بالطاقة النووية) وقد أنجز منه حتى الآن نحو 60% وتريد أثيوبيا التحوّل إلى أكبر بلد مصدّر للكهرباء في أفريقيا، وخلال العام 2018 حصل اتفاق تسوية بين **عبد الفتاح السيسي** الرئيس المصري **وأبي أحمد** رئيس الوزراء الأثيوبي واتفق الجانبان على اتخاذ إجراءات لتنفيذ اتفاق يشمل السودان أيضاً، بشأن إقامة صندوق للاستثمار في البنية الأساسية في الدول الثلاث وشكلوا لجنة علمية لدراسة تأثير السد على النيل الأزرق، وكانت الآمال منعقدة إن هذا الانفراج النسبي يمكن أن ينزع فتيل الحرب المائية بكل امتداداتها وتداعياتها، لكن الأمور سارت باتجاه آخر.

**ج- سد النهضة والتعنت الأثيوبي** هل ستشعل مياه النيل النار في العلاقات المصرية الأثيوبية؟! أم ستطفئ لهيب النزاع وترطّب الأجواء؟ فقد وصلت المفاوضات بين البلدين إلى طريق مسدود بعد رحلة ماراثونية استمرت نحو عقد من الزمان، بسبب إصرار أثيوبيا على ملء خزان سدّ النهضة دون تنسيق وتفاهم مع مصر والسودان، أو مراعاة لمصالحهما كما تقتضي قواعد القانون الدولي والاتفاقيات الدولية بشأن الأنهار الدولية، لاسيّما **اتفاقيتي هلسنكي** لعام 1992 **والأمم المتحدة** لعام 1997.

وعلى الرغم من مخاوف القاهرة بشأن احتمال انفراد أثيوبيا بخطوة منفردة قد تحرجها ، إلّا أنها أبدت مرونة عالية، بما فيها عدم إغلاق الأبواب أمام عودة المفاوضات "الثلاثية" شريطة عدم إقدام أديس أبابا على إجراءات أحادية بشأن السد تلحق أضراراً بها وبالخرطوم. ولم تهمل الاتصال بالمجتمع الدولي بشأن الضغط على أثيوبيا لثنيها عن تنفيذ خطتها ، ولذلك أجرت اتصالات مع روسيا وألمانيا وإيطاليا ،

وبالطبع مع الوسيط الأمريكي لإطلاعهم على آخر تطورات الموقف والطلب منهم الضغط على أديس أبابا للتوصل إلى اتفاق بين الأطراف الثلاثة.

ويبدو أن التعنّت الأثيوبي يأتي متساوقاً مع توتر العلاقات المصرية– التركية، بسبب دعم تركيا لحكومة طرابلس وإرسال السلاح والمسلحين من تنظيمات إرهابية إليها من جهة، ومن جهة أخرى فإن "إسرائيل" مستمرة في مشاريعها الإلحاقية، فبعد خطوة الرئيس الأمريكي ترامب نقل السفارة الأمريكية إلى القدس وإهدائه " الجولان السوري" إلى تل أبيب بزعم سياسة "الأمر الواقع"، وتأكيد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو رغبته بإعادة احتلال الضفة الغربية وضمّها، إضافة إلى محاولته ضم غور الأردن وشمال البحر الميت إلى "إسرائيل"، وهكذا تجري محاولات الاستقواء على العرب من دول الجوار غير العربي، عبر استغلال ضعف الوضع العربي بكيدية وعداء سافرين.

وإذا ما عرفنا أن الماء عصب الحياة فأن النيل والحضارة المصرية توأمان لا ينفصلان منذ الأزل، فهو رمز بقائها وديمومتها ، ولذلك فإن محاولات تغيير الجغرافيا سيؤثر ليس على مستقبلها وحياتها وأمنها ومصالحها الحيوية وحقوقها التاريخية.

لقد صبرت مصر طويلاً وتحمّلت مماطلات لمفاوضات بدت عقيمة حتى باعتراف واشنطن التي تدخّلت أكثر من مرّة كوسيط لحلّ الأزمة، ولكن دون جدوى فأديس أبابا سادرة في غيّها وعملت على نحو مراوغ وخادع لكسب الوقت حتى وصلنا إلى المرحلة الأخيرة للتشغيل (شهر يوليو /تموز/ 2020)، وحتى وإن تأخرت، لكن أثيوبيا مصممة على استكمالها وافقت مصر والسودان أم لم توافقا، وحاولت المماطلة والتسويف حتى بعد دخول واشنطن كراع للمفاوضات، بطلب من مصر، بل قامت بتجريب إملاء السد، الأمر الذي سيعني خسارة كبيرة لمصر والسودان ، حيث سيزداد العجز المائي في مصر سنوياً وسينعكس ذلك على تصحّر العديد من الأراضي الزراعية وخسارة في القوى العاملة وارتفاع معدّلات البطالة.

لقد وضعت أثيوبيا عقبات قانونية وفنية لعرقلة أي اتفاقية أو معاهدة ملزمة وفقاً لقواعد القانون الدولي والأنهار الدولية، واكتفت بأن أي توافق سيكون مجرد قواعد إرشادية يمكن لأثيوبيا أن تأخذها بنظر الاعتبار ، دون التفكير بحل متوازن وعادل ووطيد، وهو ما دعا مجلس الأمن القومي الأمريكي إلى مخاطبة أثيوبيا للتوصل إلى إبرام صفقة عادلة قبل البدء بملء السد.

وكانت الأطراف الثلاثة قد توصلت في العام 2015 إلى توقيع **وثيقة الخرطوم** (إعلان مبادئ) التي يفترض فيها حفاظ مصر على حصتها السنوية **55.5** مليار م$^3$ والسودان على 18.5 مليار م$^3$ ، ولكن التعنّت الأثيوبي والتملّص من توقيع اتفاقية دولية ملزمة، أصبح مصدر توتر في حوض نهر النيل، وتتذرع أديس أبابا المدعومة "إسرائيلياً" بأن حاجتها ضرورية لملء السد خلال 3 سنوات لتحقيق التنمية وتوليد الطاقة الكهربائية دون الالتفات إلى تهديد الموارد المائية المصرية والسودانية.

ومن خيارات مصر الأخرى **اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي**، وهو ما أقدمت عليه بالفعل وإذا لم يتّخذ الخطوات اللازمة لوقف الإجراءات المنفردة ، فيمكنها اللجوء إلى **القضاء الدولي** (محكمة العدل الدولية في لاهاي التابعة للأمم المتحدة أيضاً) للحصول على رأي استشاري مطالبة بالتعويض المادي عن الأضرار التي ستلحق بها، وذلك طبقاً لاتفاقية "إعلان المبادئ" والتي تنصّ على أن لا يتم ملء السد إلّا بالاتفاق على قواعد التشغيل والجوانب الفنية الأخرى،ولكن أديس أبابا لم تكترث لأي من الضغوطات، بل قالت أنها ستدافع بقوة عن نفسها ومصالحها في سد النهضة، محذّرة القاهرة من اللجوء إلى الخيار العسكري الذي سيلحق ضرراً بالسدود السودانية قبل غيرها.

شخصياً كنت أتوقع أن الرئيس الأثيوبي **آبي أحمد علي** الذي حاز على **جائزة نوبل للسلام** في 2019 وبدا خطابه معتدلاً على الصعيد الداخلي والإقليمي سيلجأ إلى خيار العقل والحكمة والمصالح المشتركة والمنافع المتبادلة وحسن الجوار والسلام، وليس إلى خيار انفرادي، فأديس أبابا مهما كانت علاقتها وثيقة بـ تل أبيب ومهما حصلت على دعم مباشر أو غير مباشر من أنقرة ، فإنها في نهاية المطاف دولة أفريقية، وأن ثلثي العرب هم في القارة السوداء، وأنها ترتبط مع العرب بوشائج تاريخية، فلا بدّ من إيجاد مخرج لحل عادل وتسوية متوازنة فالجغرافيا والتاريخ يقفان إلى جانب مثل هذا الحل.[23]

وفي تطور مفاجئ فإن أثيوبيا أعلنت حظر الطيران فوق سد النهضة، وذلك مع بدء موعد توليد الكهرباء، بعد البدء بملء خزان السد قبل الموعد المتفق عليه، وهو ما حذرت منه صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية من احتمال تطور الخلافات إلى نزاع طويل الأمد، وهناك من يحذر من اندلاع نزاع مسلح، بل ويضع احتمال قصف مصر لمنشآت السد، الأمر الذي يتطلب تحركاً من جانب المجتمع

23- انظر: عبد الحسين شعبان – سد النهضة بين التعنت والتسوية، بوابة الشروق ( المصرية) يوم 2020/6/24 وجريدة الأهالي (المصرية) 2020/6/25 ومجلة الهدف (الفلسطينية) يوم 2020/6/26.

الدولي والأمم المتحدة لاحتوائه سريعاً، خصوصاً بعد توقف المفاوضات في آب (أغسطس) 2020 ، علماً بأن واشنطن خفضت مساعداتها لأديس أبابا نحو 100 مليون دولار كجزء من الضغط لإيجاد تسوية، وكان الاتحاد الأفريقي قد عمل على إيجاد توافق وصيغة قانونية ملزمة، وهو مستمر في مسعاه على الرغم من عدم تجاوب أثيوبيا، وقد يذهب الأمر إلى التحكيم الدولي كسيناريو ثالث.

وتعتبر مشكلة مياه نهر النيل من أعقد المشكلات وهي تتعلّق بصميم المصالح الحيوية المصرية، بل بما يسمى الأمن القومي العربي، وهما مسألتان تزعزعتا في سنوات حكم ما بعد الرئيس جمال عبد الناصر، وضعف الدور المصري في إفريقيا، وعموم المنطقة وتبدّد الحد الأدنى من التعاون والتنسيق بين البلدان العربية لمواجهة مثل تلك التحديات الإقليمية والدولية على نحو موحد كما حصل باجتماع القمة العربية العام 1964 أو قمة الخرطوم ما بعد عدوان حزيران (يونيو) العام 1967 .

**3- تركيا: مشروع الغاب والمشكلة المائية** حتى وقت قريب كانت تركيا بحكم ما تقوم به من ممارسات وما تتّخذه من سياسات في المنطقة وبخاصة في ظل الوفاق الدولي، إحدى القوى الإقليمية الكبرى سواءً سياستها إزاء **اليونان وقبرص وبلغاريا** أو **العالم العربي**، حيث كانت تتطلّع لأن تلعب دوراً أكبر بحكم نفوذها العسكري وإمكانات حلف الناتو، فضلاً عن أنها تطمح في أن تكون قوة اقتصادية أكبر بانضمامها إلى السوق الأوروبية المشتركة. وتدرك تركيا أن بإمكانها أن تضطلع بدور لا تستطيع "إسرائيل" القيام به، فهي في نظر الشعوب العربية قاطبة عدو قائم وعدوان مستمر، الأمر الذي لا بدّ من أخذه بنظر الاعتبار، على الرغم من محاولات التطبيع والضغوط الدولية، وذلك لأن تركيا تتمتّع بمزايا عديدة وشعبها مسلم وموقعها استراتيجي وقواها البشرية كبيرة، وإمكاناتها الاقتصادية هائلة، فضلاً عن ذلك فإن لديها علاقات تاريخية مع العرب وحكمت البلدان العربية وغيرها أكثر من 4 قرون ونيّف من الزمان

وتمتلك تركيا ترسانة ضخمة من السلاح، فهي بلد مترامي الأطراف، حيث منحها العامل الجغرافي سيطرة على آسيا الصغرى والمضايق، التي تشكل معاً حلقة الوصل بين دول البلقان ومنطقة الشرق الأوسط، كما منحها أهمية استراتيجية تعود إلى حدودها الشمالية الشرقية مع الاتحاد السوفييتي (سابقاً)[24]، لذلك يمكنها أن تلعب دوراً محورياً في الشرق الأوسط، لا تستطيع دولة غيرها أن تعوضه،

24- تمتد الحدود التركية الجنوبية مع سورية إلى نحو 877 كلم ومع العراق إلى 331 كلم كما ترتبط بحدود مع إيران، إضافة إلى ذلك فإن المنطقة الشمالية الغربية من البلاد تعد موطئ قدم تركيا الوحيد في أوروبا حيث ترتبط بحدود مع بلغاريا ومع اليونان 269 كلم، إضافة إلى أن عدد نفوسها يتجاوز 82 مليون نسمة، كما تمتلك خبرة كبيرة في ميدان "القمع الداخلي والخارجي".

وهذا الاعتقاد هو الذي حدّد بعض ملامح الاستراتيجية التركية في العقود الماضية، ولاسيّما بعد الحرب العراقية– الإيرانية.

إن مثل هذه السياسة وذلك الطموح في السابق والحاضر يفسر دور تركيا بالسلب أو الإيجاب، فهي تريد أن تلعب دوراً محورياً إقليمياً معادلاً أو حتى أكبر من دور إيران، وتسعى للحصول على نفوذ من خلال علاقتها بين العرب و"إسرائيل"، رغم ما تعرّضت له مؤخراً من إشكالات مع الأخيرة، كما تريد تأمين مصالحها القومية المتعاظمة والظهور بمظهر الدولة القائدة في المنطقة، خصوصاً بـ **إسلام معتدل** وهو غير **الإسلام الإيراني** أو الإسلام الذي يدعو إليه **بن لادن** وتنظيم القاعدة أو تنظيم داعش و**أبو بكر البغدادي**، وقد تم تقديم الإسلام التركي باعتباره الأكثر قبولاً وانسجاماً مع **مصالح الغرب**، ومثل هذا التقدير يكاد يكون عاماً لدى أوساط مختلفة ومتعارضة أحياناً وفيه قدر من الحقيقة، لكنه تعرّض للتصدّع بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي جرت في 15 تموز (يوليو) العام 2016 وما أعقبها من إجراءات وملاحقات وصفت بأنها كانت عقوبات جماعية وتضمنت انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، حسب العديد من تقارير المنظمات الحقوقية الدولية، وخصوصاً بتعاظم دور الرئيس التركي **رجب طيب أردوغان** وطموحاته التوسعية، التي تم انتقادها أوروبيا.

ولعلّ سياسة تركيا المائية هي جزء من استراتيجيتها العامة التي تحاول أن تمدّ أذرعها، لاسيّما باستخدام نفوذها المائي، ويعتبر **سد أتاتورك** (الذي تم إنجازه) واحداً من 21 سدّاً تم انجازها في جنوب شرقي تركيا مع مطلع الألفية الثالثة، وبلغت كلفة المشروع 45 بليون دولار، وهو ما أدى إلى نقص هائل في مياه نهر الفرات يقدر بـ 14 بليون متر مكعب، علماً بأن النقص الحاصل من التبخّر يساوي 3 بليونات متر مكعب. ومشكلة نهر الفرات قديمة نسبياً وتعود إلى بضعة عقود من الزمان عندما أزمعت

---

وقد تجلّى الدور التركي بعد موجة ما سمّي بـ "الربيع العربي"، سواءً في ليبيا (دخولها على خط الصراع الأهلي وإرسال مرتزقة لدعم فريق السراج رئيس الحكومة ضد خصومه) أم سوريا (حيث كانت طرفاً أساسياً في الصراع الداخلي)، إضافة إلى مصر( دعم حركة الأخوان جهاراً نهاراً) وبالطبع فإن دورها في العراق ما يزال تقليدياً (الزعم بالدفاع عن تركمان العراق، إضافة إلى تجاوزاتها على الحدود الدولية، بل وإقامة قواعد عسكرية بزعم ملاحقة حزب العمال الكردستاني PKK)، وكانت في السابق تلعب مثل هذا الدور المزدوج، أي تأمين مصالحها الخاصة، إضافة إلى كونها جزءًا من الناتو وامتداداً له وقد وصفت هذا الدور في الثمانينات بـ "الإمبريالية الفرعية" ، وبقدر خصوصيته فإن له وجهاً أطلسياً،وهو ما يتجلّى خلال أزمات المنطقة فقد تحاقب نصب دروع صاروخية على الأراضي التركية مع انشغال العالم العربي بتداعيات الربيع العربي. قارن: شعبان ، عبد الحسين – أمريكا والإسلام ، دار صبرا، نيقوسيا – دمشق، 1987 . قارن كذلك: شعبان ، عبد الحسين– العرب والجوار والعالم، محاضرة في مؤسسة الفكر العربي، دبي، 5–7/ كانون الأول/ديسمبر/2011.

تركيا على تنفيذ مشاريعها لري جنوب شرقي الأناضول، وقد ساهم **الخلاف السوري- العراقي** في عدم اتخاذ موقف موحد رادع لتركيا في حينها.[25]

تبلغ سعة سد أتاتورك 48 بليون متر مكعب في حين تبلغ سعة خزّان سدّ الفرات في سورية 9.3 بليون متر مكعب؛ وتسعى تركيا لزيادة الطاقة الكهربائية إلى الضعف من خلال المشروع والقيام بدور سلّة الغذاء من الناحية الزراعية لتمويل الشرق الأوسط، وذلك من خلال مشروع كاب Gap. وكان **توركات أوزال** قد قال في وقت مبكر "**سيأتي يوم نبدّل فيه برميل مائنا ببرميل النفط**" [26]

باشرت تركيا منذ العام 1985 بتنفيذ مشروع الغاب Gap الضخم على نهري دجلة والفرات ويتألف من 13 قسماً، 6 منها على نهر دجلة و7 على نهر الفرات ويغطّي ستة محافظات تركية، ومن الناحية الفعلية، فإن تركيا ومن خلال هذا المشروع العملاق يمكن أن تتحكم بالمياه وتستخدمها لفرض نهج معين لسياسات واقتصاديات على كل من سوريا والعراق، خصوصاً حين تصبح أيضاً "سلة غذاء" لتزويد الشرق الأوسط بما يحتاج من مزروعات وفواكه وذلك بالضد من **معاهدة هلسنكي** التي تنظّم حقوق الدول المتعلقة بالأنهار الدولية لعام 1973 **ومؤتمر الأرجنتين** حول الموارد المائية لعام 1977، تلك التي تنظّم طرق الاستفادة من الأنهار الدولية وفقاً لقواعد الحق والعدل والحاجة الضرورية، وبما لا يؤدي إلى إلحاق ضرر بالسكان والممتلكات والبيئة وغيرها من الاستخدامات غير المشروعة.

ومن مبرّرات تركيا أن حوضي الفرات ودجلة هما حوض واحد وتقترح جدولة الاحتياجات وإدخال **نهر العاصي** السوري في حسابات تقاسم المياه وغيرها من الذرائع التي تصرّ على كونها فنية ولا تحمل أي هدف سياسي ولا تضمر إلحاق الأذى بالجيران. إن قطع المياه المتكرر من جانب تركيا والتي يتضرر منها كل من سوريا والعراق يوضح أبعاد المخطط الذي لم يكن في الواقع سوى "پروفة" دولية لقياس درجة رد الفعل العربي، علماً بأن تركيا ظلّت ترفض بحث الموضوع بصورة جدية مع سورية والعراق حتى العام 1988،خصوصاً باستغلال ظروف الحرب العراقية- الإيرانية والخلافات السورية – العراقية، لكن امتناع البنك الدولي من تقديم المساعدة لتركيا لحين التوصل إلى اتفاق لاقتسام مياه النهر هو الذي جعلها توافق على وضعه على طاولة المفاوضات.

25- قارن: حيدري، نبيل (الدكتور) تركيا- دراسة في السياسة الخارجية منذ العام 1945، مصدر سابق، ص 103.

26-انظر: شعبان ، عبد الحسين – عاصفة على بلاد الشمس، مصدر سابق.

ويبلغ معدل التدفق السنوي لنهر الفرات 31.8 بليون متر مكعب وملء الخزان والسدود الأخرى يحتاج إلى قطع متواصل ربما لبضعة أسابيع أو أشهر وهو أمر يعطي فكرة عن حجم الضرر الذي سيقع على كل من سورية والعراق والمخاطر والآفاق التي تنتظرهما.

فالفرات يروي ثلثي الأراضي المروية في سورية ويوفر سد الفرات 70 % في المئة من حاجتها من الكهرباء ويولد طاقة بحدود 800 ألف ميغاواط سيتم تعطيلها عملياً، إضافة إلى إلحاق ضرر كبير بمشروع يوسف باشا والذي يؤمن ري 200 الف هكتار ويولد طاقة بحدود 400 ألف ميغاواط.

أما العراق، فإنه الأكثر ضرراً، فالفرات يروي 1.3 مليون هكتار (13 مليون دونم) من الأراضي الزراعية الجيدة، وتشرب منه 7 محافظات هي: **الأنبار وبابل وكربلاء والنجف والقادسية والمثنى وذي قار**، إضافة إلى 30 قضاء و70 ناحية وأكثر من 4500 قرية، ويبلغ عدد السكان المستفيدين منه نحو 14 مليون إنسان، ومع أن **سد حديثة** (القادسية) و**مشروع سد الورار ومشروع سد الهندية**، تتغذّى من النهر وتختزن المياه للاستفادة منها عند الحاجة وفي حال نقص المياه، إلاّ أنها لا تستطيع أن تسدّ النقص الذي يتسبب به انقطاع المياه، فضلاً عن أن ذلك أدى إلى التأثير على **بحيرة الحبّانية** التي تتغذّى من الفرات لمرّات عديدة، فهو مرتبط بمشروع **بحيرة "وان"**، وقد وصف **سليمان ديميرال** رئيس الوزراء التركي الأسبق المشروع بأنه " **الوطن الذهب للقرن المقبل**".

لقد استغلت تركيا الوضع المتدهور في العراق وسوريا، لاسيّما باحتلال داعش أجزاء منهما للمضي في مشاريعها المائية في حوضي دجلة والفرات، بل تمادت في تدخلاتها بالشأن السوري والعراقي، بإرسال قواتها إلى داخل البلدين والبقاء فيهما، تارة بزعم التصدّي لداعش والإرهاب الدولي وأخرى لملاحقة المسلحين الأكراد من حزب PKK، وهي ما تزال ترفض الانسحاب من الأراضي العراقية حيث توجد لها قاعدة عسكرية بالقرب من إربيل، حتى بعد هزيمة داعش عسكرياً، ناهيك عن مسعى فرض منطقة عازلة على الحدود التركية – السورية، بدعم من واشنطن وبحجة مواجهة الإرهاب، ولاسيّما بعد إعلان الانسحاب الأمريكي من سوريا.

في السابق كانت كلّما تتعقّد العلاقات العربية– التركية تلتجئ تركيا للتلويح بالسيف النووي الأطلسي وبدور الشريك مع الدول الغربية (امبريالية الفرع) وبمصالحها في العالم العربي، وقد تبينت هذه الصورة عند انقلاب **كنعان إيڤرين** في أيلول 1980 الذي رفع الطموحات إلى مرحلة التنفيذ، لكي تساهم تركيا بنفوذ أكبر في المنطقة، وخصوصاً في العالم العربي، وذلك من خلال ضغوطها على كل من

سورية والعراق فضلاً عن استمرار علاقتها مع "إسرائيل". ومن أهم الاتفاقيات الجديدة الموقعة بين "إسرائيل" وتركيا بعد حكم حزب العدالة والتنمية **مشروع نهر مناوجات** الذي يصب في البحر المتوسط شرق إنطاليا، حيث تم الاتفاق على بيع تركيا "إسرائيل" 50 مليون كم3 لمدة 20 عاماً بواسطة النقل البحري، وقد تم ذلك في العام 2004 وحتى بعد حادث أسطول الحرية العام 2010 لم يعلن عن إيقاف العمل بهذا الاتفاق.

**4- إيران وشط العرب: صاعق التفجير** [27] لم يخطئ **الرئيس جلال الطالباني** وهو السياسي العراقي المخضرم عندما قال إن " **اتفاقية الجزائر**" التي أبرمت في 6 آذار(مارس) العام 1975، " ملغاة "، لأن من وقّعها لم يكن إيران والعراق، بل الرئيس العراقي السابق **صدام حسين** وشاه إيران **محمد رضا بهلوي** اللذان رحلا إلى " دار الحق"، لكن الاتفاقية بقيت جاثمة في مكانها، وربما على الصدور تُستعاد وتُستذكر بين الفينة والأخرى، ولن تُنسى على الإطلاق.

لعلّ الطالباني نسي موقعه الرسمي، باعتباره رئيساً للعراق، حين " ألغى" فجأة الاتفاقية في جوابه على سؤال لأحد الصحافيين في **مؤتمر دوكان**[28] مع **مسعود البارزاني** رئيس إقليم كردستان **وطارق الهاشمي** أمين عام سابق للحزب الإسلامي ونائب رئيس الجمهورية حينها، فلربّما كان تأثير العقل الباطن عليه قوياً حيث استعاد لغة المعارض السياسي المعتّق ونستالوجيا الرفض، أيام كان في رحاب دمشق وفي إطار التجمع الوطني العراقي، الذي اعتبر اتفاقية 6 آذار (مارس) "خيانية" و"باطلة" ودعا يومها إلى رفضها والعمل على إلغائها.

لكن الطالباني الذي أعلن بشكل عفوي وربما غير مقصود إلغاء الاتفاقية لم يكن يتوقّع ردّ الفعل الإيراني السريع والغاضب الذي جاء على لسان محمد علي حسيني المتحدث باسم **وزارة الخارجية الإيرانية**

---

27- قانونياً يمكنني القول إن النظام القانوني لشط العرب يقوم على أساسين: الأول – سيادة العراق على شط العرب، وهذا هو الأصل، والثاني – بعض القيود التي أوردتها معاهدة الحدود على تلك السيادة (تاريخياً) وهذا هو الاستثناء .
انظر: عبود، عباس عبود- أزمة شط العرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، آذار (مارس) 1973، ص 31 وما بعدها .
انظر كذلك: القطيفي- عبد الحسين- محاضرة ألقاها في جمعية الحقوقيين العراقيين بتاريخ 1969/5/8، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، م1، عدد 2، ص 10 وما بعدها.
قارن: اتفاقية فيينا حول قانون المعاهدات:
Srnska,M. Vienna Convention on the Law of treaties, USL, Prague, 1971.

28- انعقد مؤتمر دوكان في 2007/12/24 وصدر عنه مذكرة تفاهم بين الحزبين الكرديين ( الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني) والحزب الإسلامي .

حين قال : إن إبداء أي وجهة نظر حول إلغاء معاهدة الجزائر لعام 1975 يفتقد إلى الاسس القانونية، لأنها تشكّل حجر الأساس للعلاقة بين البلدين. أما رد فعل **منوشهر متكي** وزير الخارجية الإيراني حينها فجاء أشدّ صرامة حين وجّه تحذيره ليس للعراق وحده، بل طال أيضاً الولايات المتحدة التي طالبها بعدم الدخول في هذه اللعبة من جديد، في إشارة إلى الحرب العراقية –الإيرانية، مشدّداً على أن **اتفاقية الجزائر** وثيقة رسمية مسجّلة لدى الأمم المتحدة وتتمتّع بالقوة القانونية اللازمة ولا مجال للإخلال بها.

وقد اضطر مكتب الرئيس جلال الطالباني في اليوم التالي لإطلاق تصريحه [29]إلى التراجع وتأكيده على **الالتزام بإتفاقية الجزائر واعتبارها نافذة**، ولعلّ ذلك مفارقة تكاد تكون تاريخية بخصوص تلك الاتفاقية التي حملت رئيسي البلاد صدام حسين وجلال الطالباني رغم اختلاف توجهاتهما لنفيها وإعادة العمل بموجبها، وقد سبق لصدام حسين أن مزّق الاتفاقية من على شاشة التلفزيون، يوم 17 أيلول (سبتمبر)1980، وكان حينها يستعد للحرب التي أعلنها بعد خمسة أيام، ولعل مبرراته هي "**تغيّر الأحكام بتغيّر الأحوال** "، معتقداً أن سقوط الشاه فرصة مناسبة لإلغاء اتفاقية الجزائر واستعادة حقوق العراق التي تنازل عنها، وهو الأمر الذي برّره وإن بنبرة خافتة بعض الشيوعيين لاتفاقية الجزائر باعتبارها "**صلح بريست ليستوفيسك**" بين لينين والألمان عقب ثورة أكتوبر الإشتراكية (1917) .

وقد شرح صدام حسين ذلك للسفيرة الأمريكية في العراق السيدة **ابريل غلاسبي**[30] عشية غزو الكويت، وذلك حين قال لها: في العام 1974 إلتقيت مع **ابن الملا مصطفى البارزاني** في هذا المكان الذي تجلسين عليه... وكان اسمه إدريس... قلت له سلّم لي على أبيك وانقل له أن صدام حسين يقول ما يلي: إذا حصل قتال عسكري سننتصر... وقلت أتعرف لماذا؟... فحدثته عن توازن القوى بالأرقام والمعطيات، مثلما تحدثت مع الإيرانيين في رسائلي إليهم أثناء الحرب.

---

29– قال رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني علاء الدين بروجردي تعقيباً على تصريح جلال الطالباني : " أتوقع أن ينفي الرئيس العراقي ما نُسب إليه بشأن إلغاء اتفاقية الجزائر ... لأنه على معرفة بإيران وأنها اتفاقية معتمدة ورسمية ومسجلة لدى الأمم المتحدة ولا يمكن تغييرها". أما المتحدث باسم الخارجية الإيرانية محمد علي الحسيني فقد قال: إن إلغاء هذه الاتفاقية يفتقد إلى الأسس القانونية، ويتوقّع من الرئيس العراقي الإلتزام بتعهدات بلاده استناداً إلى الأعراف والقوانين الدولية، وكذلك مبدأ حسن الجوار، وهو ما نقلته وكالة الأنباء الكويتية "كونا" في 2007/12/25. وكان قد صدر عن مكتب الطالباني أن تصريحات الرئيس الطالباني لا ترقى إلى مستوى التنصّل من الاتفاقية، وأن اتفاقية الجزائر قائمة وليست ملغية، بل نافذة ولا يجوز لطرف واحد أن يلغي أو ينسف هذه الاتفاقية ... وهو لم يقصد بتعليقه العابر والارتجالي إلغاء الاتفاقية القائمة وهو ما أوردته وكالة رويترز في 2007/12/25.

30–حصل اللقاء بين الرئيس صدام حسين والسفيرة الأميركية ابريل كلاسبي يوم 25 تموز (يوليو) 1990 وقد سرّبت حينها الأجهزة العراقية محضر هذا اللقاء.

ويواصل حديثه بالقول " لكل هذه الأسباب التي ذكرتها زائداً سبب سياسي هو أنكم تعتمدون على خلافاتنا مع إيران، وهي مستندة في خلافها مع العراق على أطماعها بالحصول على نصف شط العرب، فإذا كان الاختيار أن نحافظ على العراق كلّه ومعه شط العرب ونكون بخير فسوف (لن) نتنازل عن شط العرب، وإذا وُضعنا في زاوية، إما نصف شط العرب أو العراق (المقصود الحكم) فإننا سنعطي نصف شط العرب لنحافظ على العراق كما نتمنى." وأضاف صدام حسين لتبرير موقفه البراغماتي: " بعدها أعطينا نصف شط العرب ومات البارزاني ودفن خارج العراق وخسر معركته"، وعندما سنحت الظروف لإلغاء الاتفاقية حسب اعتقاده قال عنها: إنها ولدت ميتة وما علينا سوى دفنها والبحث عن معاهدة جديدة[31].

أستعيد هنا تلك الخلفية التاريخية بشأن النزاع العراقي – الإيراني، لأن مشكلة اتفاقية 6 آذار (مارس) 1975 المعروفة باسم " اتفاقية الجزائر" لم يتم طي صفحتها تماماً، فقد تجدد الحديث عنها خلال زيارة الرئيس الإيراني **حسن روحاني** إلى العراق في 11 آذار (مارس) 2019 [32]، وخصوصاً فيما يتعلق الأمر بشط العرب.

وبعد أن استمرت الحرب ثمان سنوات وأكلت الأخضر واليابس، حيث حصدت أرواح مليون إنسان وبدّدت نحو 400 مليار دولار، كانت الذريعة الجديدة إحياء "الاتفاقية الميتة" بعد غزو الكويت، حيث تمت الموافقة على المطالب الإيرانية في رسالة صدام حسين إلى **هاشمي رفسنجاني**[33]. ووصف ولايتي وزير خارجية إيران الأسبق يومها العرض الذي تقدمت به الحكومة العراقية لتسوية النزاع والعودة إلى اتفاقية الجزائر بأنها "**أكبر انتصار**" تحقق لإيران منذ قيام الجمهورية الإسلامية .

إن تصريحات الرئيس جلال الطالباني أعادت إلى الأذهان الذكرى الأليمة للحرب العراقية–الإيرانية وما جلبت من ويلات على البلدين وعلى شعوب المنطقة بأكملها، وبالطبع فإن إيران التي وافقت مرغمة على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 598 القاضي بوقف الحرب، بعد أن تجرّع **الإمام الخميني** "

31– كان الرئيس العراقي صدام حسين نفسه هو الذي وقّع على هذه الاتفاقية في الجزائر يوم 6 آذار (مارس) 1975 مع شاه إيران محمد بهلوي وقد وصفت الدعاية الرسمية قراره آنذاك بأنه : قرار حكيم وشجاع ، وسيمهد لشهر عسل عراقي – إيراني.

32– تعتبر هذه أول زيارة رسمية للرئيس الإيراني حسن روحاني منذ توليه منصبه 2013، وقد غيّر وجهة زيارته على نحو مفاجئ، فبدلاً من لقاء الرئيس العراقي برهم صالح ، توجه لزيارة مرقد الإمام موسى الكاظم ثم التقى الرئيس العراقي، كما التقى رئيس الوزراء عادل عبد المهدي، وزار المرجع الشيعي المتنفذ السيد علي السيستاني في النجف، علماً بأن الأخير امتنع عن لقاء مسؤولين عراقيين منذ فترة ، الأمر الذي أثار تعليقات عديدة ومتناقضة.

**33- الرسالة مذيّلة بتاريخ 25 تشرين الأول (اكتوبر) 1990.**

كأس السمّ " العام 1988، جاءتها الفرصة الذهبية للتشبث باتفاقية الجزائر وإحيائها، بعد مغامرة غزو الكويت واضطرار العراق للموافقة عليها مجدّداً.

لماذا كان رد الفعل الإيراني غاضباً لدرجة التنديد بتصريحات الطالباني؟ باختصار الجواب يأتي من حيثيات إتفاقية الجزائر التي تعني التنازل عن جزء من المياه الوطنية العراقية وعن الضفة اليسرى لشط العرب والموافقة على قبول السيادة الإيرانية عليها بموجب ما سمي **بخط الثالويك** Thalweg؛ وخط الثالويك حسب القانون الدولي هو خط وهمي يمثل الحد الفاصل في تخطيط الحدود النهرية (للأنهار الدولية وهذا ما لا ينطبق على شط العرب بالطبع) إبتداءً من أعمق نقطة في وسط مجرى النهر الرئيسي الصالح للملاحة عند أخفض منسوب وحتى البحر، وهدف الاتفاقية من جانب الحكومة العراقية ، القضاء على الحركة الكردية وتطبيع العلاقات مع إيران، حتى لو اقتضى ذلك تقديم تنازلات لها، كما ذكر الرئيس الأسبق صدام حسين في مقابلته للسفيرة الأمريكية غلاسبي، وهو ما تمت الإشارة إليه.[34]

بهذا المعنى يكون العراق قد تنازل مرة أخرى عن نصف شط العرب، أي بحدود 90 كيلومتراً وعن الجرف القاري والبحر الإقليمي العائد له فيما يتعلّق بالحدود النهرية، أما في الحدود البريّة فقد شمل التنازل 1000 كيلومتر في منطقة **نوكان–ناوزنك** العراقية في أراضي كردستان، على أمل استعادة 324 كيلومترا في منطقة **زين القوس وسيف سعد** والمرتفعات الاستراتيجية التي ظلّت إيران متمسكة بها، سواءً في عهد الشاه أو في عهد الخميني، وهي المناطق القريبة من قصر شيرين. كان القضاء على الحركة الكردية المسلحة، أحد أهداف الاتفاقية [35]، الأمر الذي بقي راسخاً في ذهن جلال الطالباني حين فجّر أزمة دبلوماسية لم تكن محسوبة، ولعل الاتفاق الأمني كان من أخطر ما ورد في الاتفاقية حيث نص على: إعادة الثقة المتبادلة على طول الحدود المشتركة والالتزام باجراء رقابة مشددة وفعالة ووقف

34–انظر : شعبان، عبد الحسين – عاصفة على بلاد الشمس، مصدر سابق، الفقرة الخاصة بـ " ذيول الأزمة– اتفاقية 6 آذار (مارس) 1975" ص 81–84.

35– قارن: تقرير لجنة بايك Pike المقدّم إلى الكونغرس، من منشورات الاتحاد الوطني الكردستاني، دمشق ، 1977. تأسست لجنة بايك من قبل الكونغرس الأمريكي برئاسة أوتيس بايك (عن ولاية نيويورك) للتحقيق في النشاط السري لأجهزة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) وعلاقتها بالحركة الكردية المسلحة بقيادة الملّا مصطفى البارزاني في كردستان العراق وشاه إيران، وكانت قد قدّمت تقريرها إلى الكونغرس بتاريخ 19 كانون الثاني (يناير) 1976، ولكن التقرير ظلّ سرياً بسبب اعتراض الرئيس فورد على نشره، لأن نشره حسب ما ورد سيكون مدمّراً لمصالح عليا تحرص عليها حكومة الولايات المتحدة ، ولكن التقرير تم تسريبه ونشر في إحدى الصحف وهو يروي قصة كيسنجر ووعوده للأكراد والمراسلات بينه وبين قيادة الحركة الكردية، ويخلص التقرير إلى مفارقة حقيقية حين يقول في خاتمته " إن هدف الولايات المتحدة بمساعدة الأكراد لم يكن تمكينهم من إحراز انتصار يمكن لهم بعده أن يحصلوا ولو على حق الاستقلال الذاتي" .

التسللات ذات الطابع التخريبي. وكان ذلك يعني تبادل المعلومات الأمنية عن نشاطات المعارضة العراقية والإيرانية، كما كانت تعني اطلاق يد الشاه في الخليج والسكوت عن احتلال الجزر العربية الثلاث **أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى**.

هناك تحليلات عديدة قيلت بشأن تصريحات الطالباني " المفاجئة"، فقد يكون احتدام الخلاف بين الإقليم وحكومة المالكي حينها، ولاسيّما تعثّر المفاوضات بخصوص توقيع اتفاقيات النفط في كردستان وحول المادة 140 بشأن كركوك، كان وراء جواب الطالباني، خصوصاً بحضور الهاشمي، أو أنه أراد جسّ النبض قبيل إرسال وفد حكومي عراقي إلى طهران لإحياء اتفاقية الجزائر؟ وربما هناك سبب آخر يعود إلى الرغبة الأمريكية في الضغط على إيران واتهامها بالوقوف وراء القسم الأكبر من العنف والإرهاب في العراق ؟ أو قد يكون تحت ضغط القصف التركي لجبال قنديل العراقية لملاحقة حزب العمال الكردستاني PKK؟

وأياً كان السبب فإن موضوع شط العرب وحقوق العراق يقتضيان إعادة النظر باتفاقية الجزائر باعتبارها **اتفاقية جائرة ومجحفة ومذلّة وغير متكافئة** وأبرمت في ظرف استثنائي وتحت ضغوط وإملاءات دولية، لم تكن خطة كيسنجر بعيدة عنها وهو ما ورد في **تقرير بايك** [36]المقدم إلى الكونغرس الأمريكي، فمتى ستضع الأجندة العراقية ذلك في المفاوضات مع إيران؟

وقد تنشأ مشاكل جديدة لحوض نهر الفرات بين سوريا والعراق، بسبب المنسوب الشحيح الذي ترخّص به تركيا للبلدين. أما بخصوص نهري **كارون والكرخة** ومستقبل **شط العرب** فهناك مشاكل قديمة وجديدة مع إيران بسبب استخداماتها غير المراعية للحقوق العراقية، وقد ارتفعت نسبة الملوحة في المياه العراقية ولاسيّما في البصرة وشهدت الوقائع إصابة أكثر من 100 ألف إنسان بأمراض سببها التلوّث في المياه، الأمر الذي فجّر حركة احتجاج واسعة.

**الخاتمة:**

إذا كانت المياه عصب الحياة ويستحيل العيش من دونها، فإنها في الوقت نفسه، وبسبب ندرة توفرها والحاجة إليها، أصبحت مصدراً للنزاعات والحروب، واستخدمت كأداة نفوذ وإملاء إرادات على مرّ التاريخ، لكن تطور العلوم والتكنولوجيا وتعاظم الحاجة إلى استخدام المياه، جعلها محوراً للصراع

36- قارن: تقرير لجنة بايك ، مصدر سابق .

الاجتماعي والسياسي الذي ازداد تأثيره تدريجياً على مستوى العالم كلّه، بسبب زيادة استخدام المياه فضلاً عن عدم ترشيده والاستفادة منه على نحو عقلاني، وشحّ بعض المنابع وجفافها، سواءً في الدول التي تملك المصادر الكافية من المياه أم الدول التي تريد زيادة مواردها منها وتأمين استمرارها[37]. وحسب **البروفسور حيدر كمونة** المختص بهندسة تخطيط المدن والعمارة، فإنه مع دخول العالم القرن الحادي والعشرين، بدأت تتضح معالم عجز عالمي كبير في الموارد المائية، حيث تقدّر كمية المياه الكلية في العالم نحو 1386 مليار متر مكعب، تؤلف المياه العذبة منها نحو 5 .2% فقط، موزعة توزيعاً متبايناً في أنحاء العالم، وتشكّل الدول العربية منها 0.58% فقط مصادر للمياه المتجددة .

ولعلّ هذا النقص في الموارد المائية المترافق بسوء نوعية المياه بسبب التلوّث والتأثيرات السلبية الأخرى، وطغيان المياه المالحة، خلق عجزاً مائياً كبيراً، ومع ارتفاع حجم النمو السكاني وشحّ الموارد وزيادة الاستخدام ازدادت الهوّة على نحو شاسع بين ما هو متوافر وما هو مطلوب، ولذلك آن الأوان للتفكير الجدي والجهد العربي المشترك لمواجهة المخاطر التي تهدد كل بلد عربي مثلما تهدد الأمن القومي العربي ككل.

فليست التحديّات الخارجية وحدها هي السبب في تفاقم مشكلة المياه في العالم العربي، وإن كانت هذه التحديات أساسية، لكن ثمة تحدّيات داخلية تتعلق بالسياسات والتوجهات والإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وغيرها تلك التي تتعلّق بعدم الاستخدام الرشيد للمياه وعدم تنقية مشروعات الري الحديثة، كالخزانات والسدود، ناهيك عن زيادة عدد السكان المضطرد وشحّ مصادر المياه وارتفاع نسبة التصحّر والجفاف والتغيّرات المناخية التي تلعب دوراً في تفاقم هذه المشكلة، خصوصاً في ظلّ ضعف الشفافية والإدارة الرشيدة.

يضاف إلى ذلك معوّقات تتعلّق بالخبرة والكفاءة والمعوّقات البيئية والطبيعية والفنية والتمويلية، وهو ما يعالجه البروفسور كمونة في كتابه المشار إليه، بعمق ومعرفة واستشراف مستقبلي وإذا كان ثمة تحديات خارجية، سياسية وقانونية واقتصادية واجتماعية وعسكرية، تتعلق بالنيل وغيره من المياه العربية، فإن غياب إستراتيجية عربية أو على الأقل تعاون وتنسيق عربي للتصدي للسياسة التي لا تريد خيراً لشعوب البلدان العربية [38].

37- انظر: كمّونة، حيدر- الرؤى المستقبلية لتحقيق الأمن المائي العربي، مصدر سابق.

38- انظر: كمونة، حيدر- المصدر السابق.

قد لا نكون مبالغين إذا قلنا أن معارك المياه قادمة لا محال إذا استمرّ الحال على ما هو عليه، بل هي معارك قائمة بالفعل وإن كانت صامتة في الوقت الحاضر وبدون بلاغات عسكرية، لكن الأصوات ستعلو وتيرتها واستعداداتها لتكون الحرب معلنة، بل إن قرع طبولها يُسمع من بعيد وقد تستخدم خلالها وسائل عسكرية وغير عسكرية، خشنة وناعمة، ولكنها ستكون أكثر إيلاماً من المعارك الأخرى، خصوصاً وهي معركة مركبة بكل معنى الكلمة، فالماء بعد النفط سيضيق الخناق على العالم العربي وسيدفع أجزاءً منه إلى المزيد من الجفاف والتصحّر وضنك العيش وصعوبة الحياة.